الأهرام

١٨ يوليو ٢٠٠٢

حول ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ والديمقراطية

بقلم: د. أحمد فتحى سرور

كانت إقامة حياة ديمقراطية سليمة هى الهدف السادس من أهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وقد عملت الثورة على تحقيق هذا الهدف وسط تحديات ضخمة عكست التطور الذى جرى فى سبيل تحقيق هذا الهدف. وقد كان أول هذه التحديات هو الاحتلال البريطانى الذى لم يزل إلا فى عام ١٩٥٧، وكان ثانى هذه التحديات هو الاحتلال الاسرائيلى لجزء من أرض الوطن ومواجهة هذا الاحتلال. وقد انعكس هذان التحديان فى تفوق إرادة التحرر الوطنى وإعلاء إرادة تحقيق النصر على أى إرادة أخرى.

وبرغم كل ذلك، فإن الثورة لم تتخل عن هدف إقامة حياة ديمقراطية سليمة فى غمار مختلف التحديات التى واجهتها. ويبدو ذلك واضحا فى أن الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٤ تمسك بمبدأ أن الأمة هى مصدر السلطات، وهو ذات المبدأ الذى استخدمه دستور ١٩٢٣ الذى اسقطته الثورة. وقد أمنت الثورة بأن العبرة ليست بالمبادىء وإنما بالاشخاص القائمين على تطبيقها، إذ اعلن جمال عبدالناصر قائد الثورة فى المؤتمر السياسى الذى عقد بميدان الجمهورية يوم ١٦ سبتمبر ١٩٥٣ ان العيب ليس فى الديمقراطية الليبرالية (الديمقراطية السياسية)، ولكن العيب فى القائمين على تطبيقها وتزييفها لاستغلالها، وان العيب ليس فى النظام الديمقراطى كمعطى موضوعى ولكن العيب فى الأشخاص.

وقد انعكس إيمان ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بضرورة العمل على تخليص الديمقراطية من عيوب القائمين على تطبيقها للحيلولة دون تزييفها لاستغلالها، فى مجموعة الإجراءات والتنظيمات التى اعتمدت عليها.

وقد بدا ذلك فى حل جميع الأحزاب السياسية القائمة يوم ١٦ من يناير ١٩٥٣ بعد ان اعلنت فى ١٠ أغسطس ١٩٥٢ منحها مهلة لتطهير صفوفها، إلا أن هذه الدعوة لم تقابل بالجدية التى كانت تتوقعها الثورة. ولم يكن موقف ثورة ٢٣ يوليو فى حل الأحزاب السياسية بعيداً عن موقف الثورة الفرنسية حين اتخذت ذات الإجراء.

وأمنت ثورة ٢٣ يوليو بعد ان القت بالمسئولية على القائمين على تطبيق الديمقراطية قبل الثورة بضرورة توسيع قاعدة القائمين على الممارسة السياسية ومحاولة إعادة تنظيم قوى الشعب على أسس جديدة، من خلال تنظيم سياسى واحد، اتخذ فى ١٩ ابريل ١٩٥٣ شكل هيئة التحرير، ثم اتخذ هذا التنظيم وفقا لدستور ١٩٥٦ شكل الاتحاد القومى، ثم اتخذ شكل الاتحاد الاشتراكى العربى وفقا لميثاق العمل الوطنى فى ٣١ مايو ١٩٦٢.

وايا كانت الملاحظات والانتقادات الموجهة إلى التنظيم السياسى الواحد ايا كانت اشكاله التى اتخذها، إلا انه يجب ان نقرر فى ذات الوقت ان هذا التنظيم مجرد مرحلة انتقالية لتحقيق الحياة الديمقراطية السليمة التى تقوم على التعددية الحزبية، فى ضوء ما اكدته الثورة من إعطاء الأولوية للمعركة فى سبيل تحرير الوطن من آثار العدوان الاسرائيلى.

ولم يدر فى خلد الثورة ان تعيش البلاد فى ظل التنظيم السياسى الواحد، لأنها قررت هذا التنظيم بمنطق الشرعية الثورية، وهى الشرعية التى تضع أسسها وفقا لمنطق الثورة، من أجل التغيير الجذرى إلى المستقبل الأفضل، والذى لم يتحقق الا بانتهاء مرحلة الشرعية الثورية وحلول الشرعية الدستورية فى دستور ١٩٧١ المعدل ١٩٨١ بإقرار التعددية الحزبية كشكل للنظام السياسى للحكم.

وقد تنبهت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ إلى البعد الاجتماعى للديمقراطية، فاكدت المضمون الاجتماعى للديمقراطية السياسية فى دستور ١٩٥٦، وفى سلسلة القوانين الاشتراكية التى اصدرتها فى ميثاق العمل الوطنى سنة ١٩٦٢، وفى دستور ١٩٦٤. وإذا كان المضمون الاجتماعى للديمقراطية، قد اتخذته الثورة تحت مسمى الديمقراطية الاجتماعية ثم اعتنقت الاشتراكية نظاما للحكم، واخذت بمنهج تدخل الدولة فى الاقتصاد، ومبدأ التخطيط المركزى لعملية الانتاج، فإن كل هذه المناهج فى نظام الحكم وإدارته كانت مجرد وسائل لتحقيق المضمون الاجتماعى للديمقراطية، وقد تجلى ذلك فيما عبر عنه ميثاق العمل الوطنى ١٩٦٢ من أن الديمقراطية السياسية لا يمكن ان تنفصل عن الديمقراطية الاجتماعية، وان المواطن لا تكون له حرية التصويت فى الانتخابات إلا إذا توافرت له ضمانات ثلاث هى: التحرر من الاستغلال فى جميع صوره، وان تتوافر له الفرصة المتكافئة فى نصيب عادل من الثروة الوطنية، والتخلص من كل قلق يبدد أمن المستقبل فى حياته، وانه بهذه الضمانات الثلاث يملك المواطن حريته السياسية. ويكفى ان الثورة قد وضعت هذا المضمون الاجتماعى لكى تصبح العدالة الاجتماعية هدفا أسمى لاتتحقق الديمقراطية بدونه. وقد اكدت المحكمة الدستورية العليا فى مصر فى حكمها الصادر فى أول فبراير سنة ١٩٩٧ فى القضية رقم ٧ لسنة ١٦ قضائية «دستورية» هذا المبدأ فى مضمون متطور لايرتد إلى الماضى وإنما ينفتح إلى آفاق المستقبل. ففى ضوء تفسيرها للنصوص الدستورية بما لايبتعد بها عن غاياتها النهائية، وبما لايجعل مفاهيمها مرتدة إلى حقبة ماضية، وان يتم تفسيرها بما يتفق مع آفاق التطور الرحبة، أكدت هذه المحكمة أن دستور ١٩٧١ لم يعرف الاشتراكية مما لايجوز التقيد بتعريف معين لها، كما اكدت فى صدد تحديد دور القطاع العام فى خطة التنمية ان القطاع العام يعنى الاستثمار العام، ولايشترط فى هذا الاستثمار أن يتخذ شكل وحدة اقتصادية تنشئها الدولة او توسعها، فلا عليها أن تبقيها كلما كان تعثرها بادياً، أو كانت الأموال الموظفة فيها لاتغل عائدا مجزيا أو كان ممكنا إعادة تشغيلها لاستخدامها على نحو أفضل.

وهكذا جاءت المحكمة الدستورية العليا فاكدت تطوير مضمون المبادئ التى أمنت بها ثورة يوليو ١٩٥٢ بشأن المضمون الاجتماعى للديمقراطية التى انعكست فى دستور ١٩٧١. فبينما حافظت على الهدف وهو تحقيق العدالة الاجتماعية فلا بأس من تطوير المضمون من خلال تفسير التعريفات القديمة بما يفصلها عن الحقبة الماضية التى ولدت فيها، ويجعلها صالحة للتطور مع آفاق المستقبل.

لقد وضعت ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ جذور مبادئ الاستقلال الوطنى والديمقراطية على نحو ثابت ومتين يمكنها من تحقيق آفاق المستقبل وفقا للرؤية التى تتفق مع التحديات الجديدة والآمال التى يصبو إليها الشعب. وإذا كانت المفاهيم المعاصرة قد اختلفت عن المفاهيم السائدة وقت الثورة، فإن هذه المفاهيم قد انصبت على مبادئ ثابتة تختلف تطبيقاتها باختلاف الظروف والتحديات وتطور آفاق المستقبل.

فالثورة بمبادئها الرحبة لم تكن ماضياً سحيقا، وإنما هى قاعدة صلبة للتطور نحو تحقيق الآمال الوطنية فى التنمية والديمقراطية دون التقيد باشكال معينة اقتضتها الظروف السائدة وقت الثورة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية